في ندوة الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي

الأمير عبدالله بن عبدالعزيز يؤكد مواكبة خطط التنمية للمستجدات العالمية

سلسلة من الرؤى المستقبلية جال على مجالاتها المختلفة العديد من كبار المسؤولين والمتخصصين في موضوع «الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي» التي اقيمت برعاية صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء.

الأمير عبدالله والأمير سلطان ورئيس وزراء ماليزيا

برعاية صاحب السمو الملكي الامير عبدالله بن عبد العزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني افتتحت يوم السبت الموافق ١٣ شعبان ندوة «الاقتصاد السعودي - الرؤية المستقبلية» للاقتصاد السعودي عام ١٤٢٣هـ ٢٠٠٢م.

استهل سموه حفظه الله بكلمة رحب فيها بدولة رئيس وزراء ماليزيا الدكتور مهاتير بن محمد كما نقل ترحيب خادم الحرمين الشريفين الملك فهد حفظه الله بالوفود المشاركة معربا لهم عن شكره وتقديره لمشاركتهم، منوها بالمستجدات التي يشهدها العالم في مجال حرية التجارة العالمية والمنافسة الاقتصادية ونظم المعلومات والاتصالات ،الأمر الذي وصفه بأنه يعزز انعقاد الندوة وأهميتها، مؤملا أن تكون الندوة اضافة حقيقية لتطوير السياسات الاقتصادية بالمملكة ودفعها للامام.

واضاف سموه أن اهتمام الندوة باستعراض التجارب الاقتصادية الناجحة على المستوى العالمي، يجيء بفرض استخلاص ما يلائم الاقتصاد السعودي وما يتوافق مع تعاليم الإسلام الحنيفية والإرث الثقافي الوطني الأصيل.

وأبان سموه ان المملكة نفذت ست خطط للتنمية، وأنهت عامين من الخطة السابعة مما أكسب الاقتصاد السعودي الكثير من القوة ووضعه في مكان متميز. واشار الى الانجازات الكبيرة والهامة التي تمت في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة.

﴿ اقتراح باحلال التأمين التعاوني محل الدولة صحيا ﴾

واختتم سموه كلمته بالتمنيات في أن تخرج الندوة بتوصيات وقرارات تسهم في وضع رؤية وآلية واضحة لدفع عجلة الاقتصاد السعودي.

معالي وزير التخطيط الأستاذ خالد بن محمد القصيبي ألقى كلمة عبر فيها عن شكره وتقديره لسمو ولي العهد على تفضله برعاية هذه الندوة كما نقل شكره وترحيبه بالدكتور مهاتير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا والوفود المشاركة من المؤسسات المحلية والاقليمية والعالمية والباحثين والأكاديميين من الجامعات المحلية والعالمية وممثلي القطاع الخاص والعام والبنك الدولي لمساندته الفنية خلال مراحل الإعداد للندوة.

مستقبل الاقتصاد السعودي

ومضى معاليه قائلا ان استشراف مستقبل الاقتصاد السعودي عبر هذه الندوة يجيء نتاج مجهودات كبيرة بذلتها وزارة التخطيط بمساندة فنية من البنك الدولي وخبراء من القطاعين العام والخاص ونخبة من الخبرات الأكاديمية الوطنية والعالمية طول مراحل الأعداد والتحضير.

ووصف معاليه الندوة بأنها تعد حلقة من حلقات الجهود المبذولة لإعداد رؤ مستقبلية طويلة المدى لاقتصاد المملكة حتى العام ٢٠٢٠م وترتيب أولويات الاستراتيجية الشاملة وتحديد المرتكزات الرئيسية للتنمية المستدامة في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية.

واشار معاليه إلى أنه وعلى الرغم من ارتكاز التخطيط الاستراتيجي للتنمية المستقبلية على رصيد متراكم من الخبرات والتخطيط والتحديات، الا ان بروز مفاهي صادية جديدة كاقتصاديات المعرفة وما يرتبط بها من ثورة معلومات وتقنية اتصالات السوق الحرة، وعنصر المنافسة والكفاءة كمعيار اساس للقوة الاقتصادية، كل ذلك يجعل الحاجة ملحة للمراجعة والتقويم كضرورة قصوى من ضرورات التخطيط.

وابان معاليه ان الندوة تستهدف تغطية اربعة محاور رئيسية، المحور الاول يتمثل تحديد السبل الكفيلة بتنمية رأس الم لبشري

وتوفير فرص وظيفية للمواطن السعودي في حين يهدف المحور الثاني لعملية التنويع الاقتصادي من منظور يتوافق ومعايير الكفاءة والارتقاء بمعدلاتها، أما المحور الثالث فينطلق من مبدأ تعزيز الشراكة بين القطاعين الخاص والعام بغرض تحسين الكفاءة الاقتصادية وتحديد رؤية مستقبلية لتحسين أداء القطاع العام ومعالجة قضايا تسعير الخدمات وتنظيم المنافسة والتخصيص، ويجيء المحور الرابع للندوة والخاص بالفعاليات المساندة لدراسة الوسائل الكفيلة لتنمية الصادرات وتعزيز الاستثمارات الأجنبية في مجال تقنية المعلومات، وهو المحور الذي وصفه معاليه بأنه يشكل ركيزة أساسية للتعامل بمرونة وكفاءة مع انعكاسات العولمة.

اعتماد على التجارة

رئيس وزراء ماليزيا أعرب عن سروره بالدعوة التي قدمت له بالمشاركة في هذه الندوة وقدم استعراضا موجزا للاقتصاد الماليزي الذي وصفه بأنه يعتمد على التجارة التي تشكل ضعف حجم الناتج المحلي الإجمالي. وأشار إلى أن صادرات المنتجات الإلكترونية والكهربائية تشكل وحدها ٨٠٪ من إجمالي الصادرات بجانب الصادرات من المواد النفطية والمواد الخام الأخرى والتي تمثل الـ ٢٠٪ الباقية من إجمالي الصادرات.

وأعرب عن دهشته من حجم إنتاج المملكة من النفط والذي يصل إلى ١٠ ملايين برميل يوميا، واصفا النفط بأنه سيظل يمثل المحرك الرئيسي للاقتصاد السعودي لوقت طويل.

وعما إذا كانت التجربة الماليزية تعتبر ملائمة للاقتصاد السعودي أجاب معاليه بأن الميزات النسبية للاقتصاد الماليزي تعتمد على العمالة ذات التدريب رفيع المستوى، في حين أن الميزة النسبية للاقتصاد السعودي تكمن في النفط، بأن المملكة يمكنها تحويل النفط إلى منتجات أخرى كالطاقة الكهربائية حيث يمكن إنتاج طاقة كهربائية وتسويقها بدلاً عن تصدير النفط منوهاً بأن التقلبات في أسعار الطاقة الكهربائية لن تكون في أي حال في مستوى تقلبات النفط الأمر الذي يحقق مستوى ثابتا من الدخل.

ولمح معاليه إلى براعة المواطن السعودي في كافة المجالات، مؤكدا أن المملكة تستطيع التفوق في مجال تقنية المعلومات إذا ما شرعنا في بناء الموارد البشرية اللازمة لذلك.

الأمير عبدالله يلقي كلمة الأفتتاح

رئيس وزراء ماليزيا: على المملكة الافادة من النفط كهربائيا

رؤية للقطاع الصحي

وقد شهد أول أيام الندوة جلسة حول الرؤية المستقبلية للقطاع الصحي في المملكة برئاسة معالي الدكتور أسامة عبد المجيد شبكشي، وزير الصحة، نوقش خلالها النظام الصحي ووسائل توفير الخدمات الصحية للأعداد المتزايدة من السكان. والتأمين الصحي في المملكة ودوره في تحسين مستوى الخدمات الصحية، وذلك بمشاركة المسؤولين والخبراء في الشؤون الصحية.

الدكتور فالح بن زيد الفالح، عضو مجلس الشورى، استعرض في ورقته حول النظام الصحي في المملكة، محاور مشروع تطوير النظام الصحي السعودي، ورأى ان اهم خطوات التطوير ترتبط بأسلوب التمويل والإدارة بشكل مدروس والاهتمام بنظام التأمين التعاوني الذي تم إقراره كخيار تمويل الخدمات الصحية، وحدد فيه دور الدولة ودور وزارة الصحة وأسلوب التمويل والإدارة والتشغيل.

وقد تضمنت الرؤية المستقبلية التي قدمها الدكتور الفالح مقترحا بتحويل دور وزارة الصحة وفروعها في المناطق إلى دور المخطط والمشرف لأداء الخدمات الصحية، على أن تحتفظ لنفسها بمجموعة من الخدمات لا يمكن لغيرها تقديمها، مع إيجاد إدارة فاعلة وقوية للتقويم والمراقبة في وزارة الصحة بالتعاون والتنسيق مع مجلس الضمان الصحي.

كما اوصت الورقة بالاسراع في اصدار نظام مراقبة أعمال التأمين الذي سيقود لإنشاء شركات تأمين تطبق نظام التأمين التعاوني مع توفير المرجعية القضائية، سواء عن طريق تخصيص محاكم او لجان، للبت في امور التأمين بما يحفظ حقوق الأفراد والشركات والمؤسسات الصحية، الى جانب الاهتمام بتشكيل فريق عمل عالمي مستقل من الخبراء والباحثين في ادارة اقتصاديات الصحة لوضع معايير علمية للتطوير والمتابعة.

واشار دكتور الفالح إلى ضرورة العمل على توفير التمويل اللازم للانفاق الصحي وايجاد مصادر اضافية، والاستفادة في ذلك من تجارب معظم دول العالم والعمل على تنويع مصادر تمويل القطاع الصحي وتشغيله عن طريق الضرائب واشتراكات التأمين الصحي.

توسع في الضمان الصحي التعاوني

ورقة العمل التي قدمها د. محمد حسن مفتي مدير عام مستشفى قوى الأمن قدمت اقتراحا بتكوين مجلس اعلى للخدمات الصحية وربط جميع المراكز الصحية بالمستشفيات، كما دعت الورقة للتوسع في تطبيق نظام الضمان الصحي التعاوني لضمان مشاركة المستفيدين من الخدمة في التمويل بالاضافة الى الاهتمام ببرامج الرعاية الصحية الأولية.

واكدت الورقة المقدمة من دكتور عبد الرحمن الحميضي في وزارة الصحة على اهمية اعداد تصور علمي يساعد على توفير الخدمات الصحية مع الاخذ في الاعتبار التزايد السكاني المستمر.

وعن الرؤية المستقبلية للقطاع الصحي حتى ٢٠٢٠م قدم جورج تيسير، مدير القطاع الصحي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا

ممثل البنك الدولي: النتائج مشجعة للتنويع الاقتصادي

في البنك الدولي، ورقة عمل اشار فيها الى أن القطاع الصحي يمثل ضرورة قصوى ومؤسسات هامة في ما يتعلق بصحة السكان والكفاءة الانتاجية والنمو الاقتصادي الى جانب الاستقرار السياسي.

ونوه د. جورج بأن المستقبل يتطلب وجود جهاز لإعداد السياسات الصحية وتوفير بيانات ذات علاقة لاتخاذ القرارات وتحديد الاستراتيجيات الوطنية للصحة العامة ووضع نظام يتسم بالكفاءة والمساواة ويملك القدرة على التمتع بإيرادات متنوعة.

واكدت الورقة على ان التحضير للمستقبل في قطاع الصحة وتحسين فاعليته وكفاءته يتطلب التركيز على أهداف رئيسية في مقدمتها السعي لرفع المستوى الصحي لسكان المملكة وتوفير الحماية المالية اللازمة للسكان في مواجهة التكاليف الباهظة للأمراض وتوفير خدمات عالية الجودة.

وفي المحور ذاته رأس معالي الدكتور خالد بن محمد العنقري وزير التعليم العالي جلسات ورقة العمل حول التنمية البشرية والتي تناولت قضايا التعليم العالي وتطويره من روافد التنمية البشرية.

معالي الدكتور محمد بن أحمد الرشيد وزير المعارف، رأس جلسة للتنمية البشرية التي تناولت التعليم العام والدور المستقبلي للقطاع الاهلي في توفير الخدمات التعليمية في المملكة.

البيئة والسياحة

صاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، أمين عام الهيئة العليا للسياحة رأس جلسة التنويع الاقتصادي محور (البيئة والسياحة) وتناولت الجلسة الاتفاقيات العالمية للبيئة واثرها على الاستراتيجية المستقبلية للبيئة في المملكة والاتجاه المستقبلي للسياحة في تعزيز الاقتصاد السعودي.

وفي اطار الفعاليات المساندة رأس معالي وزير المالية د. إبراهيم العساف جلسة الاقتصاد السعودي في ظل السياق العالمي المتغير، تناولت دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص وسبل تعزيزها والتحديات التي تواجه السوق العالمي للنفط على المستويين

جانب من الحضور

د. مفتي يوصي بتكوين مجلس اعلى للخدمات الصحية

القريب والبعيد.

وفي نهاية الندوة المستقبلية للاقتصاد السعودي أختتم الأستاذ خالد بن محمد القصيبي وزير التخطيط، بقراءة توصيات وملامح ما أقرته أوراق العمل التي تقدمت بها بعض الهيئات والمؤسسات والمتخصصين في المجالات المختلفة والتي تناولت كثيرا من الرؤى المستقبلية والتي كان من أبرزها تحديد معالم رئيسية للرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى العام ١٤٤٠ هجرية ٢٠٢٠ ميلادية من خلال مراجعة المنجزات التي حققتها خطط التنمية على امتداد الاثنين والثلاثين عاما الماضية، والتقييم الموضوعي للاوضاع الراهنة وتحديد ما يلائم الاقتصاد السعودي من تجارب التنمية العالمية الناجحة والرائدة، وتحقيق التنمية المتوازنة لكافة المناطق والارتقاء بتجمعاتها السكانية الحضرية والقروية، مع التركيز على الانسان من منظور رفع مستويات معيشته وتوفير احتياجاته من خدمات مرافق التجهيزات الاساسية والخدمات العامة.

أكدت كلمة وزير التخطيط على أن أوراق العمل تقوم على تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ البرامج التنموية في ظل استراتيجية شاملة تكفل له المساندة والتحفيز. وتولي أهمية خاصة لتحسين المناخ الاستثماري وتهيئة البيئة المؤاتية للأعمال من خلال استكمال البنية النظامية والمؤسساتية اللازمة. وأضافت أهمية التكيف مع النظام الاقتصادي العالمي الجديد انطلاقاً من رؤى مستقبلية تحرص على التعامل بكفاءة ومرونة مع المتغيرات والمستجدات والمفاهيم الحديثة .. التي تتطلب إحداث تغييرات هيكلية في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

اكد الخبراء والمتخصصون ان المملكة حققت انجازات كبرى على مدى العقود الثلاثة الماضية في كل من المخرجات الصحية وتطوير الخدمات الصحية الكاملة هذا ما يوضحه وزير التخطيط في كلمته قائلا، استنادا لذلك، بان الدراسات ركزت والبحوث المقدمة على عملية التطوير التي شهدتها السنوات العشر الماضية والمعوقات القائمة في نظام الخدمات الصحية، ولفتت الى مشكلة نقص المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والحاجة لتنويع مصادر التمويل بين قضايا اخرى.

اضاف وزير التخطيط حول نطاق العولمة والتحرير والاقتصاد الجديد ان مفهوم المزايا الاقتصادية للدول قد تعدل بصورة جذرية ولم تعد المزايا النسبية في حكم الحقيقة المؤكدة، وهو نظام لا تتمتع فيه بالتالي المزايا الوطنية الحالية بأية ضمانات ويمكن للمتنافسين من خلال الابتكار والتكنولوجيا والمعارف الفنية المتقدمة وحداثة التنظيم والادارة، محاكاة المزايا النسبية وصياغة مزايا تنافسية جديدة تعدل من أوضاع الاسواق والمعاملات.